● أخبار قصيرة

نمو التبادل التجاري بين إيران وأعضاء منظمة التعاون الإسلامي

ارتفع التبادل التجاري لإيران مع ٥٦ دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠٢٣ بنسبة ١٩ ٪ وبلغ ٦١ مليار دولار. وذكر رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية، محمد رضواني فر، إن وزن التبادل التجاري لإيران مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بلغ ٩٤ مليوناً و ٦٤٠ ألف طن، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٤/٢٢ ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ولفت رضواني فر إلى أن حصة الصادرات من ذلك المبلغ كان ٢٩ مليار دولار، والواردات كان ٣٢ مليار دولار، وقال: خلال الفترة المذكورة، انخفضت الصادرات إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة ١١ ٪ من حيث القيمة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما زادت الواردات من هذه الدول بنسبة ١٣ ٪. وأضاف: إن منظمة التعاون الإسلامي بدولها الأعضاء البالغ عددها ٥٧ دولة تضم ٢٤ ٪ من سكان العالم و٢١ ٪ من الأراضي الصالحة للسكن. وتابع: أكبر الشركاء التجاريين لبلادنا بين الدول الإسلامية هي الإمارات، وتركيا، والعراق، وباكستان، وعمان، وأفغانستان، وماليزيا، وإندونيسيا.

باكستان تبدأ ببناء خط أنابيب إستيراد الغاز من إيران

بدأت إسلام آباد بناء القسم الباكستاني من خط أنابيب استيراد الغاز الطبيعي من إيران بعد توقف دام ١٠ سنوات. ونقلت وكالة "إيلنا" الإيرانية عن قناة "جيو نيوز" الباكستانية قولها: إن باكستان بدأت في بناء خط أنابيب للغاز الطبيعي من إيران بموافقة لجنة الطاقة التابعة لحكومة البلاد بعد توقف دام ١٠ سنوات.

وقال مصدر مطلع في وزارة الطاقة الباكستانية: إن وزارة النفط ستطلب مبلغاً كبيراً لهذا المشروع في موازنة العام المالي الحالي، وتقدر تكلفة تنفيذ هذا المشروع بنحو ٤٤ مليار روبية باكستانية، وسيستغرق إنجازه عامين.

وتعتزم باكستان استكمال مشروع خط أنابيب الغاز هذا على مرحلتين، حيث ستقوم في المرحلة الأولى ببناء ٨١ كيلومتراً من خط الأنابيب هذا من ميناء جوادر حتى الأراضي الإيرانية، والذي سيتم ربطه بنوابشاه في مراحل لاحقة.

ويأتي هذا التطور الجديد في مشروع الغاز الإيراني - الباكستاني المشترك في وقت أعربت الولايات المتحدة مرة أخرى عن معارضتها الواضحة لهذا المشروع، وحذرت من إمكانية فرض عقوبات على إسلام آباد. وكان من المفترض أن يكتمل المشروع، الذي تأخر لمدة ١٠ سنوات، في ديسمبر ٢٠١٥ وأن يبدأ تشغيله في يناير ٢٠١٥. ووقع الجانبان إتفاقاً لشراء وبيع الغاز في يونيو حزيران ٢٠٠٩ لخط أنابيب من شأنه تصدير ٧٥٠ مليون إلى مليار قدم مكعب يومياً من الغاز من حقل بارس الجنوبي إلى باكستان التي تواجه نقصاً في الطاقة.

المؤشر الرئيسي لبورصة تل أبيب تراجع، وشركات طيران عالمية توقف رحلاتها نحو الأراضي المحتلة

إنفاق ١/٥ مليار دولار في ليلة واحدة لصدّه

التداعيات الاقتصادية لهجوم إيران على الكيان الصهيوني

الوفاق/وكالات- تراجع المؤشر الرئيسي لبورصة تل أبيب بفعل الرد الإيراني العسكري على الكيان الصهيوني، فيما أنفق الكيان المحتل ما قد يصل إلى ٥ مليارات شيكل (نحو ١/٣٥ مليار دولار) خلال ليلة واحدة من أجل التصدي للهجوم الذي أطلقته إيران باستخدام مئات المسيرات والصواريخ الباليستية.

وأظهرت بيانات بورصة تل أبيب أن المؤشر الرئيسي "تاسي ٣٥" عمّق خسائر أمس الأحد إلى ٠/٨٢ ٪ مسجلاً ١٩١٧/٢٦ نقطة، وذلك بعد أن تراجع ٠/٥ ٪ في بداية التعاملات. وهدأ تراجع الأسهم المدرجة في البورصة قليلاً، بعد إعلان طهران خلال وقت سابق من يوم الأحد، انتهاء ردها العسكري ضد الكيان المحتل.

في غضون ذلك، أعلنت عدة شركات طيران عالمية وقف رحلاتها نحو الأراضي المحتلة حتى إشعار آخر، كان آخرها الخطوط الجوية النمساوية، التي قالت الأحد، إنها علقت رحلاتها إلى كل من الأردن و"إسرائيل" وشمال العراق وأربيل بأثر فوري، على أن يستمر حتى اليوم الإثنين ١٥ أبريل/ نيسان الجاري.

بورصات دول الخليج الفارسي تتراجع

هذا وتراجعت بورصات دول الخليج الفارسي تأثراً بزيادة المخاطر الجيوسياسية في المنطقة، والهجوم الذي شنته طهران على الكيان الصهيوني الليلة الماضية. وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية بنحو ١/٨ ٪، كما انخفض مؤشر بورصة قطر بنحو ١/٣ ٪ بداية تعاملات يوم الأحد. وبعد ساعات من الفتح، سجل المؤشر العام للسوق السعودية "تاسي" تراجعاً بنسبة بلغت ١/٣٧ ٪، وجرى التداول على أكثر من ١/٣٨ مليار ريال، من خلال ٥٨/٣ مليون سهم موزعين على أكثر من ١٠٥ آلاف صفقة. كما انخفض مؤشر بورصة قطر بنسبة ١/٣١ ٪، إذ شهد مؤشر البورصة ارتفاع قطاع التأمين وحده بـ١/٤٤ ٪، في حين تراجعت ستة قطاعات أبرزها قطاع البنوك والخدمات المالية بـ١/٦٥ ٪، والعقارات بـ١/٥٤ ٪، والقطاع الصناعي بـ١/٠٧ ٪، والاتصالات بـ١/٠٢ ٪، والبضائع والخدمات الاستهلاكية بـ٠/٧٩ ٪، والنقل بـ٠/٧٣ ٪. وانخفض مؤشر بورصة الكويت الرئيسي بنحو ٠/٩٢ ٪ في بداية التعاملات، وتراجعت بورصة مسقط بنحو ٠/١٤ ٪.

إنفاق ١/٥ مليار دولار

وفي السياق، نقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن قيادي عسكري سابق أن "إسرائيل" أنفقت ما قد يصل إلى ٥ مليارات شيكل (نحو ١/٣٥ مليار دولار) خلال ليلة واحدة من أجل التصدي للهجوم الذي أطلقته إيران باستخدام مئات المسيرات والصواريخ. وقال رام أميناخ المستشار الاقتصادي السابق لدى رئاسة الأركان الإسرائيلية: إن هجوم الليلة الماضية كلف مابين ٤ و٥ مليارات شيكل (بين ١/٠٨ و١/٣٥ مليار دولار). وأوضح أن التكلفة تشمل فقط التصدي للمسيرات والصواريخ دون إدراج الخسائر الميدانية.

وأوضح أميناخ أن كل صاروخ من "نظام آرو" الذي يستهدف الصواريخ الباليستية يكلف نحو ٣/٥ مليون دولار، بينما تدفع "إسرائيل" نحو مليون دولار لكل صاروخ في نظام "مقلاع داود" الخاص باعتراض صواريخ كروز، إضافة إلى تكاليف تشغيل الطائرات المكلفة باستهداف المسيرات. في المقابل، يرى أميناخ أن إيران أنفقت نحو ١٠ ٪ فقط مما تكبدته "إسرائيل".

الردّ الإيراني

ويأتي هجوم إيران رداً على تعرض القسم القنصلي في السفارة الإيرانية بدمشق مطلع أبريل/ نيسان الجاري، لهجوم صاروخي صهيوني، أسفر عن استشهاد مجموعة من القادة والمستشارين العسكريين الإيرانيين في سوريا. كما يأتي ذلك بعد يوم واحد من احتجاز الحرس الثوري سفينة شحن تابعة للكيان الصهيوني بالقرب من مضيق هرمز.

وأفادت وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا"، إن بحرية الحرس الثوري أوقفت السفينة "إم إس سي أريس" عبر تنفيذ عملية إنزال عسكري بالقرب من مضيق هرمز. وأشارت إلى أن السفينة كانت ترفع العلم البرتغالي، وهي مرتبطة بمجموعة "زوديـاك" المملوكة لرجل الأعمال الصهيوني إيال عوفر.

معاناة اقتصادية

ويعاني اقتصاد الكيان بالأساس من تبعات استمرار الحرب على قطاع غزة المستمرة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وتتوقع موازنة عام ٢٠٢٤ عجزاً نسبته ٦/٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو العجز الذي سيكون من بين الأكبر بالنسبة للاحتلال الصهيوني في هذا القرن.

وقد يتبين أن الأمر سيكون أوسع نطاقاً إذا طال أمد الحرب على غزة أو تفاقمت التوترات مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية وحزب الله اللبناني. وأشارت تقارير عدة إلى عمليات تخارج واسعة من قطاع التكنولوجيا في الكيان، حيث أظهر تقرير صادر عن معهد RISE الصهيوني أن الاستثمارات في شركات التكنولوجيا هوت بأكثر من ٣٠٪ مقارنة بالأشهر الستة التي سبقت الحرب، كما انخفض عدد المستثمرين الأجانب بنسبة ٢٣ ٪.

وزارة الاقتصاد الفلسطينية:

المخزون التمويني من السلع الأساسية يكفي ٦ أشهر

أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، أمس الأحد، إن المخزون التمويني من السلع الأساسية في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية المحتلة) تلبي احتياج المواطنين مدة ٦ أشهر ومن سلعة الطحين ٣ أشهر.

وأشارت الوزارة، في بيانها، إلى "استمرار منع حكومة الاحتلال إدخال السلع الغذائية ومساعدات الإغاثة إلى أبناء شعبنا في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، والتي تأتي ضمن سياسة حرب التجويع والإبادة الجماعية" التي تنفذها منذ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣.

ورصدت الوزارة "إقداماً غير مبرر" من قبل المواطنين في المحافظات الشمالية على المخابز ومحطات تعبئة المحروقات، محذرة من "الانجرار وراء الشائعات والاكتفاء بأخذ المعلومات من المصادر الرسمية فقط". وأشارت إلى "استمرار سلسلة توريد السلع الغذائية من مختلف الدول حفاظاً على ديمومة الأمن الغذائي، خاصة في ظل الأزمات واضطراب عملية التوريد العالمية".

ودعت الوزارة المواطنين إلى الإبلاغ عن أي شكوى يرونها في السوق عبر الرقم المباشر ١٢٩، "ليتسنى لطواقم حماية المستهلك المتابعة واتخاذ الإجراء القانوني المتبع".

وفقد الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية نحو ٢٧ ٪ من المعدل الطبيعي للإنتاج قبل الحرب الصهيونية على غزة، بالإضافة إلى خسائر إنتاجية تقدر بنحو ٢/٥ مليار دولار، عدا عن فقدان السوق نحو ١٢ مليار شيكل (٣/٤ مليارات دولار) كانت تضخ كل نصف عام من عمال الداخل المحتل عام ١٩٤٨ والبالغ عددهم ٢٠٠ ألف عامل.

وبحسب بيانات سابقة لوزارة الاقتصاد الفلسطيني، فان أكثر من ٨٠ ألف منشأة تجارية تراجع إنتاجها أو توقفت عن العمل بالكامل، من أبرزها قطاع الإنشاءات والعقارات، يليه القطاع الزراعي والخدماتي والصناعي، ويقدر عدد العاملين في هذه القطاعات بنحو ٦٥١ ألف عامل.

فقد الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية نحو ٢٧٪ من المعدل الطبيعي للإنتاج قبل الحرب الصهيونية على غزة، بالإضافة إلى خسائر إنتاجية تقدر بنحوه ٢/٥ مليار دولار

وأفاد تقدير صادر عن البنك الدولي، مطلع إبريل/ نيسان الجاري، بأن الحرب الصهيونية ألحقت أضراراً بالبنية التحتية الحيوية في قطاع غزة بين أكتوبر/ تشرين الأول ونهاية يناير/ كانون الثاني الماضيين، قيمتها تناهز ١٨/٥ مليار دولار.

وقال البنك الدولي: إن أكثر من مليون شخص بلا منازل، و٧٥ ٪ من السكان مشردون. مضيفاً: إن أكثر من نصف سكان غزة أصبحوا على حافة المجاعة، ويعاني جميع السكان انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية.

إيران الأولى عالمياً في صادرات الزعفران

أكد عضو المجلس الوطني للزعفران أن إيران تحتل المركز الأول عالمياً في صادرات الزعفران، حيث أنها تصدر مابين ٧٠ إلى ٨٠ ٪ من إنتاج الزعفران، وذلك استناداً إلى إحصائيات رسمية.

وحذر علي حسيني، السبت، من ظاهرة احتكار الزعفران، وقال: السماسرة والمحتكرين يقومون بجمع الزعفران من الأسواق وتخزينه في المستودعات، ثم يعرضونه للبيع بأسعار تفوق قيمته الحقيقية بعدة أضعاف. وأوضح أنه من المتوقع أن يزداد إنتاج الزعفران هذا العام، وذلك بفضل هطول الأمطار خلال العام الماضي والربيع الحالي، مما قد يعوض عن انخفاض الإنتاج في العام الماضي بنسبة ٦٠ ٪.

كما أعلن حسيني أن سعر الكيلوغرام الواحد من الزعفران يتراوح حالياً بين ٩٠ إلى ١٠٠ مليون تومان، مؤكداً عدم وجود أي نقص في السوق نظراً لوجود مخزون كاف في المستودعات. وصرح: إن إيران، ووفقاً للإحصائيات الرسمية، تحتل المرتبة الأولى عالمياً في صادرات الزعفران، حيث تصدر مابين ٧٠ إلى ٨٠ ٪ من إنتاجها إلى الأسواق الأجنبية المستهدفة، مشيراً إلى أن تقلبات الأسعار تؤثر على صادرات البلاد لهذا المنتج.

خلال عام ٢٠٢٤

إيران.. توقعات ببيع مليون دولار من النفط يومياً

بموجب الجزء الثاني من مشروع قانون موازنة ٢٠٢٤ في إيران، فقد تم توقع بيع مليون دولار من النفط يومياً بسعر حوالي ٨٠ دولاراً للبرميل وتحديد ٤/١ مليار دولار لاستيراد المنتجات النفطية الرئيسية (البنزين).

وأفادت وكالة تسنيم للأنباء، أن توقعات الحكومة الإيرانية لمبيعات النفط للعام الجديد (بدأ في ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٤) كانت مليون برميل يومياً؛ وبالنظر إلى حصة الحكومة من عائدات النفط والبالغة ١١/٧ مليار دولار، يبدو أن سعر برميل النفط الخام يجب أن لا يتجاوز الـ٨٠ دولاراً.

ومن المتوقع تصدير ٣٥٠ مليار مترمكعب من مكثفات الغاز و١٣ مليار متر مكعب من الغاز في العام الجاري، وهو ما يعني دخلاً قدره ٦/٩ مليار دولار، ومن المخطط أيضاً تصدير مكثفات الغاز بقيمة ٧/٤ مليار دولار.

ومن المفترض أن يتم إنفاق ¼ مليار دولار على استيراد المنتجات النفطية، وهو ما تشير الدراسات إلى أن هذا الرقم ربما يرتبط بواردات البنزين في العام الجاري.

وفي وقت سابق، قال وزير النفط الإيراني: إن استهلاك البنزين في الشتاء إلى جانب إجازة نهاية العام وصل إلى ١٣٢ مليون لتر. وأشار إلى أن إيران دولة شاسعة ويتم تزويد حوالي ٩٨ ٪ من مساحتها بالغاز وموارد الطاقة؛ لكن استهلاكنا يفوق ٤ أضعاف المتوسط العالمي؛ ورغم أن نحقق الحد الأقصى من الإنتاج، لكن رقم الاستهلاك في البلاد مرتفع.

وذكر جواد أوجي: إن إنتاج البنزين قبل الحكومة الثالثة عشرة كان ٩٦ مليون لتر يومياً؛ لكنه وصل اليوم إلى ١١٤ مليون لتر، أي أنه ارتفع بنسبة ١٠ إلى ١٥ ٪، وقال: بدأنا خلال هذه الحكومة ببناء المصافي، مثل مصفاة الشهيد سليماني ومصافي أخرى قيد الإنشاء.

وسبق أن قال الرئيس التنفيذي لشركة تحسين استهلاك المحروقات إن تقليل استهلاك موارد الطاقة في البلاد بنسبة ٥٠ ٪ سيوفر ٨٠ مليار دولار من الدخل للبلاد سنوياً.